الجمهورية العربية المتحدة

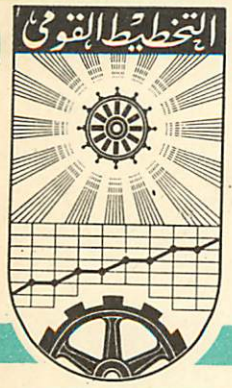

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٥٨٠)

اقتصاديات الاشتراكية
الجزء الثالث

دكتور خليل حسن خليل

يونيو ١٩٦٥

الربح بين الرأسمالية والاشتراكية

مقدمة :

ارت فى الايام الاخيرة مناقشات أخذت طابع العمق احيانا ، وطابع الكتابات الصحفية الضحلة احيانا أخرى ، حول " الرجوع " الى استخدام الارباح فى الاقتصاديات الاشتراكية واستخدام قوانين العرض والطلب . وقد وجد بعض كتاب المدرسة الرأسماليه فى ذلك مؤشرا على أن الاقتصاديات الاشتراكيه قد رجعت الى الاساليب الرأسماليه ، بل انها بدأت تقترب من الاقتصاديات الرأسمالية ، وقد قرر البعض الآخر ان النظامين يقتربان من بعضهما بعضا الى غير تلك الكتابات التى اتخذت طابعا ايديولوجيا من جانب الكتاب الرأسماليين ، والصحافة الرأسمالية .

وقد رافقت هذه الكتابات الاتجاه الجديد فى تخطيط الاقتصاد القومى وادارته فى البلاد الاشتراكيه ، تلك الاجراءات التى استهدفت تخفيف صرامة التخطيط المركزى واعطاء المشروعات قدرا من الحرية ، أو تطبيق درجة من اللامركزية ، تتيح قدرا أكبر من الكفاية الاقتصادية ، حيث وجد أن التخطيط المركزى الصارم بعد أن تطورت تلك الاقتصاديات الى انتاج حديث معقد ، أصبح موضوعا ليس مقبولا ثوريا الى الكتابة الاقتصاديه ، وتحقق معدلات عاليه من النمو والاستجابة الى مستوى المعيشة المرتفع ، وسوف نخصص محاضرة فى هذه الدراسة لالقاء ضوء على تلك الاتجاهات .

والدراسة التى نحن بصددها ، تقصد التعرف على ابعاد فكرة الربح فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، لنتحقق من هذه الافكار التى سرت فى الاوساط الرأسمالية ، ولنتعرف على ماذا كانت فكرة الربح جديدة على الاشتراكية او هى موجودة فيها منذ قيامها حتى الآن . واذا كان مبدأ الربح موجودا فى الاشتراكيه فما هو الفرق بين طبيعته فى الرأسمالية والاشتراكيه ، وما وظيفته فى كل منهما ، ولمن يؤول وما هى ابعاده ومكوناته واستخداماته . وبذلك يلقى بعض الضوء على مشكلة شغلت المفكرين الاقتصاديين والساسة فى الفترة الأخيرة ولاتزال تشغلهم حتى الآن .

وسوف نبدأ أولا بفكرة نظرية عن كفه الربح فى النظام الرأسمالى ، سواء من وجهة نظر أنصار

بعض المكونات كلما سرنا فى الدراسة ، ثم نتكلم عن مكونات الربح وعلاقته بالاثمان وبالقيمة ، على اننا سوف نفرد حديثا خاصا بنظرية القيمة ، وتطبيقاتها فى المجتمع الاشتراكى .

١ — الربح فى الفكر الرأسمالى :(١)

أثارت فكرة الربح جدلا كبيرا فى الفكر الاقتصادى ، وتشعبت النظريات المتعلقه به . وقد كانت فكرة الربح أو العائد على رأس المال والتنظيم تختلطان لدى الاقتصاديين التقليديين ، فهما يعنيان نفس الشىء على انه حدث بعد ذلك تفرقة بين مهمة " الرأسمالى " " والمنظم " فالاول هو الذى يمد المشروع برأسماله ، نظير فائدة لقاء خدمات رأس المال ، والثانى هو الذى يبدأ المشروع ويديره ويتحمل المخاطر المتصلة به ... وبذلك يمكن ان تختلف شخصية المنظم عن الرأسمالى ، وايه كان لايمنع ان تقوم حالات يستخدم فيها المنظم رءوس اموالة فيجمع بين الصنفين وقد اصطلح على أن مكافأة رأس المال يطلق عليها الفائدة ، ومايقوم به المنظم من ادارة للمشروع وتحمل لمخاطره تعتبر " ربحا " .

ويعتبر الاقتصادى "نايت" (٢) من رواد نظرية الربح فى الفكر الاقتصادى ويمكن تلخيص نظريته بأن المنظم " يستأجر كل عوامل الانتاج الاخرى . ودخل المنظم يعتبر الجزء المتبقى بعد دفع الاجور والربح والفائدة . فاذا ما اخذت المبالغ الصحيحه للأجور وللفائدة وللربح من الدخل الذى يتلقاه المنظم لقاء العمل ورأس المال والارض ، بما فى ذلك رأس المال الذى يملكه المنظم ، فان الباقى يعتبر ربحا صافيا أو خسارة . فاذا افترضنا معرفة تامة بالظروف الاقتصادية المتعلقة بالمشروع ، وانه ليس هناك اى نوع من " عدم التعيين " بالنسبة لطبيعة وسلوك الحوادث المستقبلة ، فانه فى ظل منافسة كاملة سوف لايكون هناك باقيا او ربحا . وفى هذه الحاله فان كل عامل من عوامل الانتاج سيأخذ أجرا يعادل قيمة ناتجه الحدى ، وسوف لايتبقى هنا شىء أو فائض . وهذه الحالة هى التى يطلق عليها حالة السكون المتكرر (٣) ، وفيها يكون الربح صفرا .

---

(١) يمكن القول بأن النظريات التى تتناول فكرة الربح تنقسم الى مجموعتين : الاولى تجعل من الربح مكافأة لمخاطرة ، او نظير تحمل عدم التعيين uncertainty والمجموعه الثانية يطلق عليها "النظريات الوظائفية functional theories ، وهذه قد تكون مدفوعات تقابل وظيفة المنظم فى المشروع او المدفوعات نظير حق المفكر او تلك التى تدفع لقاء الكفاية التنظيمية ، اولقاء ادارة المشروع ، واحيانا تعتبر المنافسة غير الكاملة والاحتكار فى الكتابات الاقتصادية كمصادر للربح .

انظر فى النظريات المختلفة لفكرة الربح :

J.F. Weston, a generalised uncertainty Theory of Profit, American. Econ. Rev. March 1950, Wol. XL no. 1 pp. 40-60

وكذلك

F.H. Knight. Riek, uncertainty and Profit, Boston, Houghton, Miffin comp. 1921 (London School of Economics, Reprints of Scarce works No.16))
- Profit and Entrepreneuical Functions, J. Econ. History, Supplement Dec. 1942

وعدم التعيين عند " نايت" هو السبب الوحيد للربح ، وهو يعتقد ان المخاطرة العادية يمكن قياسها وتقديرها بشيء كثير من الدقه ، اما عدم التعيين "الحقيقى" ، فهو مخاطرة لايمكن قياسها ، فالوقت الذى يمكن ان تحدث فيه ، او القدر الذى يمكن ان تحدث به ، ليس من الممكن ان تدرك تفقة تقديرا يمكن الاعتماد عليه . وعلى ذلك فالمنظمون حينما يقيمون مشروعاتهم وحساباتهم على ظروف لايمكن حسابها او معرفتها معرفة تامه ، فأنه من المتوقع ان يخطئوا . ويتراوح الخطأ اذا ماابالغوا فى التفاؤل ، فأعطوا عوامل الانتاج مكافآت اكبر مما كان يتوقع من اسهامها ، وهنا تحدث خسارة ، وقد تكون توقعاتهم اكثر تشاؤما ، ومن ثم يعطى لعوامل الانتاج مكافآت اقل مما حققه اسهامها فى المشروع ، وهنا ينتج ربح . وعلى ذلك ، فالسبب الحقيقى للربح عند " نايت" هو عدم اليقين ، وهو يحدث من انحراف الاحداث عن المجرى الذى كان يتوقع لها عند بدء المشروع .

هذا هو الأصل النظرى لدى القائلين بنظرية الربح " للبحث" والمعروف ان هذه النظرية ، سواء لدى " نايت" او لدى من سار على نهجه من الاقتصاديين تقوم على أن الربح ليس مكافأة " وظيفية" او جزءا من مكافأة وظيفية لعوامل الانتاج ، ذلك ان لكل الخدمات " الوظيفية" التى تؤديها عوامل الانتاج عائدا كجزاء على تلك الوظيفة ، فى شكل اجور أو ربح او فائدة . ولقد رأينا ان آثار " عدم اليقين " التى تفسر الربح تنعكس فى انحراف الاحداث الواقعية عن الاحداث التى كانت متوقعة عند بدء القيام بالمشروع . ولما كانت الاتفاقات المقصودة مع عوامل الانتاج المختلفة تبنى على الحوادث المتوقعه ، فان الانحراف عن هذه الحوادث يتسبب فى ايجاد فوارق تؤول الى اولئك المتلقين للدخل ، والذى يعتبر العائد بالنسبة لهم عائدا غير تعاقدى . هذا العائد " غير التعاقدى" هو الذى يعتبر ربحا عند " نايت" ، والذى نتج عن الاختلاف بين الحوادث المتوقعة والحوادث التى وقعت فعلا ، ولا يعتبر مكافأة لوظيفة تحمل المخاطر او عدم اليقين . هذا العائد سواء كان سلبيا او ايجابيا ، قد حدث لان الوقائع الحقيقية قد جاءت عن الاحداث التى كانت متوقعه بواسطة المنظمين .

بهذا المعنى للربح نجد ان مايطلق عليه فى الفكر الاقتصادى " بالربح العادى" ليس ربحا بالمعنى الدقيق . فالمعروف ان النفقه فى الاصطلاح الاقتصادى تنصرف الى الموارد الحقيقية اللازمة لانتاج السلعة ، او هى السلع الاخرى التى يمكن لتلك الموارد انتاجها اذا ماطبقنا مبدأ " نفقة الاختيار" . وهى تشمل الى جانب الانفاق على عوامل الانتاج المستقله بالمشروع من راس مال وأرض وعمل ، تشمل ايضا اجرا لصاحب العمل نظير مايبذله من وقت وجهد فى ادارة مصنعه ،

الكتابات الاقتصادية بأن نفقة الانتاج تشمل الربح " العادى " للمنظم . وهذا الربح " العادى " يتحدد بما يمكن ان يحصل المنظم عليه لو انه عمل فى مشروع آخر ، أو مهنة أخرى من المشروعات او المهن التى يستطيع الاشتراك فيها . فاذا حقق المنظم ربحا " اكبر من اجره الذى كان يمكن ان يحصل عليه فى مشروع آخر ، فهو يحقق ربحا " غير عادى "

والربح " غير العادى " هو الربح الذى تواترت عليه الكتابات الاقتصادية ، وهو متصور فى المنافسة الكامله فى المدى القصير او المتوسط ، ولكنه غير متصور فى المدى الطويل . وهو متصور كذلك فى حالة المنافسة غير الكامله حتى فى المدى الطويل . وينقد انصار نظرية الربح " البحت " فكرة الربح "غير العادى" التى تتحقق فى ظل المنافسة الكاملة ، تلك الحالة التى تكون فيها بعض المشروعات فى صناعة معينة اكبر كفاءة من المشروعات الاخرى ، بحيث تكون منحنيات النفقه المتوسطه لعمليات المشروعات الأولى اكثر انخفاضا من متوسط نفقات المشروعات الثانية . ويطلق على المشروعات الاخيره المشروعات "الحدية" ، بينما يطلق على الاولى "مشروعات داخل الحد "[1] . والفارق بين العائد العالى الذى يعود على تلك المشروعات والعائد الذى يعود على المشروعات الحدية ، يطلق عليه عادة "الربح غير العادى " . على انه قد يكون العائد فى حالة الشركات " داخل الحد " راجعا لكفاءة اكبر فى التنظيم او الادارة أو المهارة الفنية ، او لوجود آلات او معدات جديدة ، اولانها تمتاز بموقع أحسن ، أو لأن علاقاتها التجارية بالاسواق مواتاة من الشركات الحدية ، الى غير ذلك[2] وهذه كلها تمثل خدمات " وظائفية " يترتب عليها فارق فى القيمة الحدية لانتاجيتها ، وطبقا لمبدأ الانتاجية فان العوامل الاكثر كفاءة تتلقى عائدا أعلى ، هذه الفوارق فى الكفاءة ، والتى تتسبب فى فوارق اكبر فى العائد ، ليست ربحا فى عرف كتاب الربح " البحت " ، ولكنها مدفوعات يتطلبها التفوق فى قيمة الخدمات التى تؤديها .

واخيرا ، فالاحتكار يعتبر مصدرا من مصادر " الربح " فى كثير من الكتابات الاقتصادية . فاذا افترضنا أن الثمن فى حالة الاحتكار يزيد على النفقه الحدية ، فان الربح هنا يقاس بالفرق بين الثمن والنفقه المتوسطة . ولذلك توصف دخول الاحتكاريين على انها ارباح "احتكارية" ، وان المزايا "الاحتكارية" كثيرا ما يقال عنها فى الكتابات الاقتصادية بانها مصادر هامة لارباح كبيرة . على

---

(١) infra-marginal firms

(٢) من حيث اختلاف المشروعات فى الكفاءة يؤول الربح غير العادى لعناصر الانتاج المقيدة الخاصة

ن د التحليل النظري لفكرة الربح " البحت" لايؤيدون ذلك الاستخدام ، ذلك لأن الفارق في العائد الذي يعود على المحتكر ما هو الا نتيجة للفوارق في الاجور والفائدة والريع التي يدفعها المحتكر وشبه المحتكر ، والتي تجعله ظروف الاحتكار متميزا فيها بالنسبة للمشروعات الاخرى ، سواء كانت الظروف قانونية أو فعلية .

و بهذا فالعائد الذي يحققه المحتكر في عرف هؤلاء ، ليس الا مكافأة لاداء وظيفة .

هذا هو التفسير الذي تقول به الكتابات الرأسمالية ، سواء كان الربح مكافأة " لعدم اليقين " أو كان نظير " وظيفة " يقوم بها "المنظم" في المشروع . على أن نظرية الربح " البحت" هي التي يمكن ان تعتبر نظرية تحاول تفسير الفائض ، الذي لايجد عنصر انتاج مقابلا له ، فاذا عمل " المنظم" في مشروعه ، فهو هنا يؤدي عملا يؤجر عليه شأنه في ذلك شأن بقية العمال أو المستخدمين في المشروع .

ومهما كانت التفسيرات التي عرضها الفكر الرأسمالي للربح ، فقد نازع الكتاب الاشتراكيون في هذه التفسيرات وحتى نتعرف على موقف الفكر الاشتراكي من الربح ، نود أن نشير بطريقة عابرة لافكار الاقتصاديين التقليديين ، فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون شروطا نظمت قيمة المبادلة للسلع ، وقد فسروا هذه الاخيرة في شكل نظرية نفقة . وقد عرضوا كذلك نظرية للنفقة تستند على قيمة قوة العمل الذي يوضع في انتاج السلعة . وقد نظر الى الربح حينئذ ككمية متبقية[1] . وقد حدد حجم هذه الكمية بواسطة عوامل اخرى معينة[2] : قيمة المنتج وقيمة قوة العمل . وقد يكون هذا التفسير مرضيا ، ولكنه كان ناقصا واضحا ، ذلك لان الربح قد ترك على أنه مجرد عنصر متبقي ، دون أن يعطى تفسيرا محددا . فطبيعة الربح ، ولماذا وجد وسبب كونه قسما من الدخل ، بقي كل ذلك سرا[3] .

ولقد قيل في نظرية الريع ، بأن العرض المحدود وما ترتب عليه من ندرة الارض المتاحه هو السبب في ظهور الريع ، واستيلاء المالك عليه . ولم تستنتج النظرية التقليدية سببا مماثلا لظهور الربح وملكيته بواسطة الرأسمالي ، ولكنها افترضت انه ضروري فحسب . وتبقى المسألة التالية : لماذا

---

(١) Residual Quantity (٢) Given

(٣) قرر بعض الاقتصاديين انه الى ان يعرف هذا السر ، فسوف لاتكون هناك مشاكل عملية هامة كثيرة تركت دون حل فحسب ، بل قد لايكون على يقين من ان العلاقة التي قيل بانها تحدد الربح (اي الاجور وقيمة المنتج) يمكن ان تعامل على انها مستقلة — انظر :

- - تى ولو وجد فرق بين نفقات الانتاج وقيمة المنتج يجب ان يذهب هذا الفرق الى الرأسمالى وشركائه ، ولا يذهب الى اى شخص آخر ؟ لماذا الايميل هذا الفائض الى الاختفاء ، فى نظام من الحرية الاقتصادية والمنافسة ، إما فى الريع او فى الربح اوفى الاجور؟ واذا كان اصراره على البقاء يمكن أن يفسر فى شكل نظرية نفقه ، كيف تتسق هذه النظرية مع نظرية العمل فى القيمة . أو هل يفسر مثلا بطريقة مشابهه لنظرية الريع ؟ ان هذا بحث ضرورى تظهر اهميته اذا مانظرنا الى المسائل العملية الهامه التى تعتمد عليه ، : فمثلا ماذا يكون الاثر اذا فرضت ضريبة على الربح ، اوماذا اخذ بواسطة السلطه العامه ، او اذا ارتفعت الأجور وطغت على الربح ، او اذا مال معدل الربح الى الانخفاض لاى سبب من الاسباب؟ هل يعتبر اعالة طبقه رأسماليه تشجيعا لعمل غيرمنتج فى الصناعة كما قرر " الريكارديون " ذلك بالنسبة لوجود طبقة ملاك الاراضى ؟ هل تصبح مصلحة هذه الطبقة فى حماية الربح وفى حصولها عليه قيدا على القوى المنتجه ، كما كانت مصلحة ملاك الاراضى فى حماية الريع ؟

ان الاقتصاديين وقد احسوا هذا النقص فى حجمهم ، وبصفة خاصه الاقتصاديين اللاحقين على ريكاردو ، قد استغرقوا فى اعطاء تفسير للربح تتخذ طريقين :

أولا : ابتكار مجموعه[1] جديده من عناصر النفقه الحقيقية[2] ، والتى كان الربح يعتبر عائدا لها .

ثانيا : اتخذ هذا الطريق شكل " انتاجية " لرأس المال من نوع خاص ومن ثم انتاجية خلق رأس المال ، وهو الرأسمالى .

وقد وجه كتاب الاشتراكيه العلمية نقدا حادا لهذه النظريات ، ووصفوها بأنها ضحله وغير متسقة ، وكانت دليلا على انحدار الاقتصاد السياسى بعد ريكاردو[3] . ويقررون ان تفسير الربح لايوجد فى خصيصه لصيقة برأس المال بصفته رأسمال ، ولا فى اية نفقة حقيقية اونشاط انتاجى اسهم به الرأسمالى (شأنه فى ذلك شأن تفسير ريع الارض بانه يرجع الى خصائص الطبيعة أو أى نشاط للمالك) ، ولكنه يوجد فى التركيب الطبقى للمجتمع القائم ، ذلك التقسيم الطبقى الى مالكين وغير مالكين والذى يوجد وراء مظهر المساواة والتعاقد الحر والقيم الطبيعية (٤) ، تلك المسائل التى صيغت قوانين الاقتصاد السياسى طبقا لها .

أن تقدم المجتمع الانسانى - طبقا للنظرة التاريخية - قد شهد انظمة طبقية متنوعة ، فكل

---

(١) Categosie (٢) Real Cost

(٣) وصف ماركس هذه النظريات بالاقتصاد الفج " وقد وجه هجومه الحاد لهذه الافكار ، وبصفة خاصة ماسماه "بوم باقرك" " بهجومه الثقيل" ضد نظرية الانتاجية لرأس المال

(٤) Natural Values

نها ... ، ثم يتشكل بواسطة الظروف الفنية ، ومايصاحبها من طرق الانتاج فى ذلك الوقت . فالخلافات الطبقية ، التى توجد جذورها فى العلاقات بين المجموعات المختلفة للمجتمع ، وبين وسائل الانتاج السائدة كانت تعتبر القوة الدافعة الاساسيه للعملية الاجتماعية وفى الانتقال من شكل معين الى الشكل التالى . ولاريب أن الرأسمالية تعتبر مجتمعا طبقيا ، ولو انها تختلف فى بعض النواحى لهامة عن الانظمة السابقه ، الا انها نظام يقوم على التقسيم بين السادة المالكين والتابعين المعدمين (١) .

ومن الواضح ان جوهر هذه العلاقة بين الرأسمالى والعامل ، والتى يعتبر الربح مرتبطا بها ، تتشابه مع العلاقة بين المالك والعامل فى الاشكال القديمة من المجتمع الطبقى — مثلا بين السيد والعبد ، او بين المالك ورقيق الارض . ففى هذه الصور المبكرة للمجتمع الانسانى ، لم يكن هناك شك فيما يتعلق بخصيصة العلاقة على انها علاقة قوة واستغلال ، او فيما يتعلق بأصل وطبيعة دخل الطبقة المالكه . فهذه الاخيره تحصل على المنتج الفائض فوق حد الكفاف لعمالهم ، وذلك بقوة القانون او العرف . وكانت العلاقة واضحة بشكل صريح ، ولكن الامر لم يكن كذلك فى المجتمع الرأسمالى ، فالعلاقات تفترض شكلا قيميا كاملا . ولم يكن هناك ناتج فائض ، ولكن قيمة فائضة كان يفترض أنها موجهة بواسطة قانون القيمة الذى يعمل فى سوق تنافسى ، حيث تكون المبادلة العادية هى انتقال لشىء ما مساو لشىء آخر . وفى هذه الظروف جميعا كيف يمكن للمرء ان يفسر ظهور فائض قيمة على الاطلاق ؟ كيف يمكن ان يتسق ظهور فائض قيمة مع نظرية القيمة ، والتى كانت نفسها تجريدا من عملية السوق الحرة التنافسية (٢) .

ولتوضيح الطبيعة العامة للربح يقرر ماركس انه "يجب ان تبدأ من الفكرة القائلة بان السلع — فى المتوسط — تباع بقيمتها الحقيقية ، وان الارباح تحصل عليها من بيع السلعة بقيمتها الحقيقية .

---

(١) وكان طبيعيا ان ينظر ماركس الى خصائص هذه العلاقه الطبقية ليجد مفتاحا للنعمة الاساسية للمجتمع الرأسمالى ، بعبارة اخرى ، ليجد انواع الاحتلال فى هذا النظام ، وما قناع الانسجام الاقتصادى ، وما يسمى بالمساواة فى الحقوق الا سرابا يخفى عدم مساواه فى الاوضاع الاقتصادية ، ونجد كذلك الوانا من التبعية الاقتصادية القهر .

(٢) ان الصياغة للمبادلة فى السوق الحرة كانت C — M — C (هذا تعبير عن دورة المبادلة C سلعه ، M نقود ، و C سلعة) ، ويبدو انه لا احد يمكن ان يحصل على دخل نقدى دون أن يقدم اولا C وهى سلعة ما مساوية فى القيمة لسلعة اخرى فى المبادلة Some equivalent commodity Value وامكانية تحرك المشترين والبائعين بحرية من ناحية من السوق الى اخرى ، وكذلك بين الاسواق المختلفة ،

ذا كنت لا تستطيع ان تفسر الربح على اساس هذا الفرض لايمكن ان تفسره اطلاقا ان احتكـــارات[1] ثروة فى يدا ملوك ورجال الكنيسة ، اوالحقوق الاقطاعية على عمل الآخرين لايمكن استخدامهـــا وضيح كيف تحصل طبقه على دخل دون ان تسهم بأى نشاط منتج [2] " .

وقد حاول " سيسموندى تفسير الربح ، بانه " استقلال للعامل يقوم به المنظم ، لا لأن المشروع اكثر مما يكلفه ، ولكن لانه لايدفع كل مايكلفه ، وبعبارة اخرى لانه لايعطى العامل تعويضـــا با عن عمله . على ان ذلك لم يقدم اجابة شافية للصعوبة الاساسية ، ومازال التناقض متروكا دون حل .

وقد لفت "جيمس ميل" النظر الى التشابه بين نظام الاجور فى النظام الرأسمالى وبين العمل المسترق : ل ، هناك فرق بين رجل مستأجر عمالا او رجل يملك عبيدا .. ان الفرق الوحيد يوجد فى طريقـــة اسراء : الاول يشترى عمل العبد الى الأبد ، والثانى يشتريه فى اليوم اوفى مدة معينة . وفى كلا الحالين فان ناتج العمل مع راس المال يعتبر ملكا لاى منهما : مالك الرقيق اومستأجر العمل . ولكن "ميل" ترك الموضوع عند هذا الحد .

على أن الامر بالنسبة لماركس، كان بداية لامر اساسى ، فان الحل الذى وصل اليه فيمـــا يتعلق بهذه المشكله الاساسيه استند الى ذلك التمييز بين العامل وقوة العمل ، ذلك التمييز الـــذى اعتبره ماركس هاما وحاسما . ان الانتاج الرأسمالى توجد جذوره التاريخية فى تحويل النشاط الانسانـــى المنتج الى سلعة . فقوة العمل اصبحت متميزة كشئ يشترى ويباع ، وهى نفسها لها قيمة . ولما كان العامل قد حرم من ملكية الارض ، ومن ادوات الانتاج ، فلايوجد بديل آخر للعيش بالنسبة له . ولما كان القهـــر القانونى على العمل لدى فرد آخر ، والذى كان سمة من سمات المجتمع الاقطاعى لم يعد قائما فـــان القهر الطبقى لايزال قائما . ولما كان العامل الفرد وعلى الاقل فى حالة غيابه تنظيم عماله أو نقابـــة)

(I) Tudor Monopolies,

(٢) ولاتستطيع المكاسب المتعلقه بالصدفه ، اوالتى تنجم عن النصب والمقامرة Sharp practice ان تفرض تأثيرا مستديما فى نظام من القيم العادية Normal Values ان الغش الشامـــل للمنتج بواسطة غير المنتج يبدو مستحيلا فى نظام تعاقد حر . على ان ذلك فى احسن الحالات ، يمكن ان يفسر المكاسب والخسائر الفردية بين طبقة الرأسماليين ، فأن مايخسره احد أفرادها يكسبه الآخـــر وهو لا يستطيع ان يفسر دخل الطبقة كلها .

قد حر من بديل أو من " ثمن احتياطى " ، فان السلعة التى يبيعها ، مثلها فى ذلك مثل السلع الاخرى ، لها قيمة تساوى العمل الذى يتكلفه خلقها وانتاجها ، وهذا تكون من العمل المطلوب لانتاج حد الكفاف للعمل الانسانى . ومن ثم فان ظهور الربح لم يكن يرجع الى أية صفه خاصة لرأس المال فى ذاته Perse ، ولكن الى الواقعة الثابتة تاريخيا ، والتى تقرر أن العمل المستخدم فى الانتاج كان قادرا على خلق ناتج ذى قيمة أكبر (١) من قوة العمل نفسها كسلعة . ومن ثم فان العملية بين العامل والرأسمالى كانت عملية مبادلة بين اشياء متساوية ، وفى نفس الوقت لاتعتبر كذلك . واذا افترضنا اسسا اجتماعيه معينة تكون قوة العمل كسلعة ، فاننا نكون هنا ازاء مبادلة لاشياء متساوية ، ترضى متطلبات قانون القيمة . يقدم الرأسمالى مستوى الكفاف للعمال ، ويملك قوة عمل ذات قيمة سوقية مساوية مقابلا لذلك . وفى هذه الحاله يملك الرأسمالى قوة عمل العامل ، ويحصل العامل نظير ذلك على مايكفى لتعويض ما استهلك من قواه المادية فى العمل عند الرأسمالى . وهنا يقال ان " العدالة " الاقتصادية قد تحققت . ولكن دون الظرف التاريخى الذى توجد فيه طبقة تبيع قوة عملها كسلعة مقابل حد الكفاف الذى تعيش به ، والذى تمكن الرأسمالى من الحصول على مزايا هذه العملية التبادلية المربحه ، فان الرأسمالى قد لايكون فى وضع يتمكن فيه من ضم فائض القيمة هذا لنفسه .

ان هناك تفسيرا آخر للربح ، قال به مالتس و" لوندرديل (٢) " ، واتخذ شكل انتاجية لرأس المال ، الا انه يتضمن وقوعا فى مجالات غامضة ، أو فى تفسيرات سطحية للعرض والطلب . وقد هاجم ريكاردو وماركس هذا الاتجاه . على ان ماركس لم ينكر ان رأس المال او الادوات التى تجسد فيها العمل المخزون (٣) كانت منتجة للثروة . والحق انه اوضح صراحة انه من الخطأ الحديث عن العمل على أنه المصدر الوحيد للثروة . وكذلك فعل ريكاردو ، فلم ينكر ان الارض ، حتى غير المنزرعة ، قد تعطى منافع . ولكن ليس معنى هذا القول بأن الارض او رأس المال كانت منتجة لقيمة . والحق ، انه كلما كانت الطبيعة مغدقة بثمرات الارض ، كلما قلت قيمة هذه الاخيرة ، وكلما قلت الفرص لكى تنتج الارض ريعا . ان القيمة كما اكد ماركس ، ليست خصيصة عضوية غامضة للأشياء ، ولكنها كانت مجرد تعبير عن علاقة اجتماعية بين الناس . انها خصيصة

---

(١) وتعتمد ذلك على قوة العمل المتضمنه .

(٢) Launderdale .

تخلع على الاشياء الشكل والحاله التى يتخذها العمل الانسانى بين فروع الانتاج المختلفة حسب تقسيم العمل فى المجتمع . وهذه الخصيصه لقوة العمل الاجتماعية لم تكن تحكمه ، ولكنها تبعت قانونا محددا للنفقه بفعل فكرة " اليد الخفية " للقوى المتنافسة التى قال بها آدم سمث . ان تفسير فائض القيمة ، اذن ، فى شكل خصيصة لشىء ما "رأس المال" ، يعتبر نوعا من التحليل الفج ، الذى استغرق فيه علم الاقتصاد بعد ريكاردو [١] . وهذا يتضمن ان نخلع على اشياء ، بطريقة غيبية مجرده ، بانها السبب او الاصل فى علاقات المبادلة ، بينما هذه الاخيرة تعتبر من الناحية الواقعية نتيجة للعلاقات الاجتماعية بين الناس [٢]

ان وجود الدخل ، كما يظهر على السطح ، يعتبر منفصلا عن علاقاته الداخلية وعن الظروف الاخرى المرتبطة به . ولهذا اصبحت الارض مصدرا للريع ، ورأس المال مصدرا للربح ، والعمل مصدرا للأجور . والاقتصاد السياسى الذى يتكلم بهذه الطريقة ، والذى يستخدم "كمتغيرات مستقلة" [٣] له اشياء مجردة عن كل من الافراد والظروف الطبقية التى ينتمى اليها هؤلاء الافراد يمكن ان ينصب تحليله على المسائل السطحية ، ويمكن ان يقدم فقط تحليلا جزئيا ناقص للظواهر ، ومن ثم يعرض قوانين واتجاهات ليست ناقصة فحسب ، ولكنها متناقضه وخاطئة كذلك [٤] .

قد يحتم علينا الوقت المخصص لهذه الدراسة ان نكتفى بهذا القدر من الجدل الاقتصادى والفكرى فى أصل الربح ، وتفسير وجوده ، ولماذا يؤول الى الطبقة الرأسمالية فى النظام الرأسمالى وقد اكتفينا بتبيان الخطوط العريضة للتفسيرات التى عرضت فى كل من الفكرين الرأسمالى والاشتراكى وننتقل الآن الى الجزء الثانى من دراستنا .

---

(١) وصف ماركس هذا ، بأنه نوع من عبادة السلع مثل عبادة الاصنام Fetishism of Commodities

(٢) لقد شبه بعض الكتاب هذا الامر ، بانه يشبه تفسير العرض العرائس عن طريق قياسه بخصائص وسلوك العرائس . ان علاقه اجتماعيه محدده بين الناس تفترض ، فى اعينهم ، الشكل المبالغ فيه للعلاقة بين الاشياء . انظر " دوب " فى المرجع السابق .

(٣) its Contants

(٤) فى مثل هذا المستوى من التجريد لا يمكن ان يكون هناك اختلافات differentia لانه لم يتضمن ايا من الخصائص الحيوية المختلفة فى الفروض ، والتى يمكن ان تؤخذ فى الحساب . ان عوامل الانتاج عوملت فقط من ناحيتها الفنية على انها الاغنا عنها بالنسبة للكل ، وبالنسبة للعوامل الاخرى : وهو تجريد انتج افتراضا اخر hypothesis ex وجود انسجام اساسى بينها . ولم يكن غريبا فى هذا النوع من التحليب الا تظهر فكرة للربح او للفائض ، وان الاشياء المتساوية يجب ان تتبادل دائما

وهو الربح فى الاقتصاد الاشتراكى ٠

٢ — الربح فى الاقتصاد الاشتراكى

أهمية الربح فى الاقتصاد الاشتراكى :

يعتبر الربح ظاهرة معروفة فى الفكر الاشتراكى[١] ، وفى التطبيقات الاشتراكيه المختلفة ، ذلك ان الربح فى الاقتصاد الاشتراكى يمثل جزءا هاما من الدخل القومى الصافى للمجتمع الاشتراكى ٠ وهو يمثل الى جانب الجزء الآخر من الدخل الصافى ، وهو الضريبة على رقم الاعمال ، القيمة النقدية للناتج الفائض الذى تحقق فى جميع فروع الانتاج المادى ٠ ويعتبر الربح مصدرا هاما لاعادة الانتاج الاشتراكى والتوسع فيه[٢] ٠

ولما كان الربح يعكس انخفاضا فى نفقات الانتاج ، وانتاجية عالية للعمل ، وتوفيرا فى الموارد المنتجة ، وتحسنا فى التنظيم الاقتصادى ، ونموا فى الناتج الى غير ذلك ، فانه يعتبر أحد المؤشرات الأساسيه للقيمة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى للمشروع ٠ ويعتبر كذلك مؤشرا لكفاية عملياته ٠ ان حجم الربح ، ومعدل الربحية (اى نسبة الربح الى نفقة الانتاج) يمكن الدولة الى حد كبير من تقييم عمليات مشروع معين ٠

ولما كان الربح مؤشرا للنتائج الاقتصادية للمشروع ، فانه يستخدم كدافع اقتصادى لتحسين عملياته ، وهذا يرتبط بنظام محاسبة التكاليف كله ، وبتقدير نشاط المشروع ، مع استخدام الربح كحافز مادى ، وما يترتب على ذلك من تنظيم للعلاوات ٠ فالربح هو المصدر الذى يمكن منه تكوين صندوق للحوافز تتجمع فيه المبالغ الخاصة بذلك داخل المشروع ٠

وتعتبر الربحية العاليه احد المقاييس الاقتصادية للكفاية بالنسبة لانتاج السلع المختلفة التى تشبع حاجات معينة للجماعة ٠ والمطلوب هو أن تعكس الربحية انخفاضا حقيقيا فى نفقات الانتاج ،

---

(١) هناك تعبير آخر فى الفكر الاشتراكى هو "الفائض الاقتصادى" يتشابه احيانا ، فى بعض الكتابات الاقتصادية ، مع فكرة الربح ، اذ يعبران عن نفس الشىء ، ولكن الواقع ان فكرة الفائض الاقتصادى هى فكرة اوسع من الربح ، وسوف نخصص لهذه الفكرة دراسة مستقبله ٠

Expanded Socialist reproduction

يبلغ الربح فى الاقتصاد السوفيتى فى الخطة السنوية لعام ١٩٦٣ نحو ٣٥ر٧ بليون روبل ، وهو اكبر من حصيلة ضريبة رقم الاعمال التى وصلت الى ٣٣ر٨ بليون روبل ، وقد ذهب الكثير من ٢/٣ الربح (٢٦ر١ بليون دولار) ميزانية الدولة لتمويل الاقتصاد القومى والاحتياجات الثقافية والاجتماعية ونفقات الادارة الحكوميه ونفقات الدفاع ، ويتبقى نحو ١/٣ الربح لدى المشروعات

أى انفاقا اقل من العمل بالنسبة للوحدة المنتجة ، على أن زيادة الاهتمام بانتاج سلع أكثر ربحا يجب ان تتمشى مع مصالح المجتمع وحاجاته . أن فترات " الاثمار " أى المدة التى ينتج فيها المشروع ربحا ، وبالتالى مستوى الربحية ، تعتبر عوامل مرشدة لاختيار انواع الاستثمار فى رأس المال اللازم للانتاج المخطط لسلع معينة .

ويمكن تلخيص العوامل التى تملى الضرورة الموضوعية للربح فى الاقتصاد الاشتراكى فيمايلى :-

١- يتطور الاقتصاد الاشتراكى على أساس الانتاج المتوسع ، ويترتب على ذلك انه من المستحيل أقامة الاشتراكية دون انتاج منتجات فائضة .

٢- أن اعادة الانتاج الاشتراكى تحدث بالضرورة فى شكل قيمة كذلك ، ولهذا فأن الانتاج الاشتراكى الفائض تظهر فى شكل نقود ، وبعبارة أخرى يظهر كدخل صاف للمجتمع .

٣ - ان الدخل الصافى للمجتمع يجب بالضرورة أن يتخذ الشكل الذى يخدم المجتمع كؤشر لكفاية عمليات المشروع ، وهو الوحدة الاساسية فى الاقتصاد القومى ، ويحمل كذلك كدافع على تحسين تلك العمليات : أن الربح أو الدخل الصافى لمشروع ما يمثل شكلا من أشكال الدخل الصافى للمجتمع .

الربح وقانون القيمة : - يعتبر الربح عنصرا هاما فى الاستخدام المخطط لقانون القيمة ويتطلب ذلك أن الاسعار التى يبيع المشروع بها منتجاته يجب أن تؤسس على الانفاقات الضرورية اجتماعيا ولهذا فكلما كانت الانفاقات الفردية الخاصة بمشروع معين عالية ، اذا ما قورنت بالانفاقات الضرورية اجتماعيا ، فأن نتائج عملياته تعتبر رديئة معبرا عنها بالقيمة ، وكلما كانت الانفاقات أكثر انخفاضا كلما كانت النتائج احسن وفى هذا الوضع ، يعتبر الربح الشكل الدقيق الذى يجبر فيه قانون القيمة المشروع على خفض أنفاقاته ، وعلى الاقتصاد فى العمل الحى أو المجمد . أن - العلاقة بين الانفاقات الفردية للمشروع والانفاقات الضرورية اجتماعيا تظهر من الناحية الفعليه فى العمليات المربحة او غير المربحه للمشروع ، والربح يعتبر دافعا الى تحسين هذه العلاقة .

الأرباح والاسعار :

يمكن أن توجد ثغرة بين الاثمان والقيم على مستويات مختلفة فى الاقتصاد المخطط ، وتحدث